الفصل الثاني: المخاطر الجبائية (Les risques fiscaux)

I- مفهوم الخطر الجبائي: يعرف الخطر الجبائي على أنه تلك الاعباء الاضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الجبائية، و تتمثل هذه الاعباء في العقوبات و الغرامات عموما.

II- مصادر المخاطر الجبائية (Les sources de risques fiscaux)

تتعدد مصادر المخاطر الجبائية بالمؤسسة، بحيث يمكن أن تكون مصادر داخلية كما يمكن أن تكون مصادر خارجية، و تزداد المصادر من أصل خارجي نتيجة الضعف الداخلي.

1.II -المخاطر من اصل خارجي: و نجد:

- قلة الموارد البشرية ذات الكفاءة.
- تغير الفقه والتقنيات الادارية
- تغير القوانين و التشريعات.
- تعقد، غموض، عدم الملاءمة وعدم التأكد للنصوص الجبائية.
- ظهور اجتهاد قضائي جبائي جديد.
- سوء ترجمة الادارة الجبائية لنشاط المؤسسة.
- طبيعة النشاط غير ملائمة و احتياجات التسيير الجبائي.
- المراقبون الجبائيون لا يتمتعون بالكفاءات التقنية الضرورية.
- الاختلاف بين المحاسبة و الجباية.
- صعوبة الاثبات القانوني لبعض المصاريف.
- ضغوطات الزبائن أو الموردين أو الأطراف الأخرى من أجل عدم إحترام القواعد القانونية الجبائية.

2.II- المخاطر من أصل داخلي

- نقص أو عدم كفاءة الموارد البشرية.
- تقنيات غير مؤهلة أو مهملة Pratiques non qualifiées ou négligentes
- الجهل بالقواعد و النصوص و الفقه و الاجتهاد القضائي.
- الجهل بالمزايا الجبائية.
- غياب الرقابة الذاتية.

- سوء التنسيق بين المصالح المكلفة بالتسيير الجبائي.
- محاسبة غير منتظمة، غير منسجمة، غير دقيقة، ناقصة، محاسبة غير ممسوكة يوميا (comptabilité non tenue à jour).
- غياب السر المهني للعمال.

III-أهداف دراسة الخطر الجبائي

- تقييم المخاطر الجبائية التي تواجه المؤسسة خاصة فيما يتعلق بIBS،TAP،TVAوالضرائب الأخرى.
- مراقبة إذا ما كانت المؤسسة غير معرضة لمخاطر أخرى لم يتم تحديدها بعد.
- مراقبة (بالنظر للطبيعة القانونية الحالية للمؤسسة)العبء الجبائي أقل ما يمكن.
- البحث إذا ما تم تعديل في الهيكل القانوني سيسمح ذلك بتدنية العبء الجبائي.
- إلقاء نظرة حول البيئة الجبائية للمؤسسة.
- تحديد الخيارات الجبائية للمؤسسة و إدخال المعايير الجبائية من أجل اتخاذ القرار.

IV- أنواع المخاطر الجبائية

و يمكن تصنيفها حسب معيارين أساسيين:

IV-1. حسب مجالات بروز المخاطر الجبائية

(Les différents domaines des risques fiscaux)

حسب Price Water house coopers يمكن ضم المخاطر الجبائية في سبع مجالات (ميادين) بحيث أن دمجها فيما بينها يشكل محفظة الخطر الجبائي للمؤسسة، و نذكر:

IV.1.1 مخاطر المعاملات Les risques de transaction

علما أن كل معاملة تكون خاضعة للضريبة فإنه كلما اتسمت هذه المعاملة بالتعقيد كلما خلقت حالة عدم تأكد جبائي و بالتالي مخاطر جبائية.

فكلما كانت المعاملة غير اعتيادية (non courante) و ليست ضمن المعاملات اليومية للمؤسسة، كلما كانت هذه الاخيرة معرضة أكثر لمخاطر جبائية. فبعض المعاملات غير الاعتيادية تقود أحيانا إلى رقابة جبائية من طرف الإدارة الجبائية (مثل الاندماجfusion، حل شركةscéssions....)، كما تشكل معاملات أخرى حالة عدم ثقة من طرف الإدارة الجبائية (حساب جاري للشركاء، الأرباح العينية، معاملات مع الشركاء...إلخ).

و تتعرض المؤسسة لمثل هذه المخاطر نتيجة عدة أسباب و بتوفر عدة ظروف:

- عدم توفر الكفاءات الملمة بالمعالجة الجبائية كمعاملة.
- عدم الإلمام بالإجراءات الإدارية.
- عدم إدراك المخاطر الجبائية الناتجة عن المعاملة و كذلك مختلف الوثائق القانونية اللازمة لها.

IV.2.1.مخاطر التواجد في وضعية معينة(Les risques de situation)

و يتعلق احتمال وقوع الخطر كذلك بسلوك الإدارة الجبائية تجاه وضعية (حالة) ما، و يمكن أن يكون الاحتمال كبيرا عندما تقع المؤسسة في وضعية معينة تجلب غالبا رقابة جبائية مثل:

- ✓ نشاط المؤسسة ضمن قطاع مشبوه أو أن المؤسسة ذات سمعة سيئة.
- ✓ مؤسسة ذات رصيد مرحل دائم للرسم على القيمة المضافة .
- ✓ نزاعات دائمة بين الشركاء.
- ✓ تقديم المؤسسة لتصريحات اكتشف أنها غير صحيحة ضمن مرحلة الرقابة الشكلية.
- ✓ الرفع من الأصول في غياب التجانس مع المداخيل المصرح بها.

IV.3.1.المخاطر العملية(Risques Opérationnels)

يتعلق الأمر بجميع الخدمات و جميع الأشخاص المكلفين بالجباية و ليس فقط وظيفة الجبائية بالمؤسسة(تموين، عبورtransit، تسجيل محاسبي للمخزونات، خزينة، فوترة، تسليم، نقل، استثمار، محاسبة...إلخ).

ويعتبر التكوين الجيد للأشخاص و الاتصال الدائم فيما بينهم مفتاحا أساسيا في تسيير المخاطر الجبائية العملية.

IV.4.1.مخاطر عدم الامتثال للقانون(Les risques de complaisance ou de non-conformité à la loi)

يتعلق هذا الخطر بالسياسة العامة للمؤسسة و كذلك الاحتكاك و التكامل (intégrité) الموجود بين الإدارة و الإطارات و العمال، و يرتبط هذا الخطر ب:

- ✓ جودة إجراءات التسيير و جودة المعلومات المحاسبية و مراجعتها(تدقيق داخلي و تدقيق خارجي).
- ✓ الموثوقية في نظام المعلومات.
- ✓ الكفاءة الجبائية للأشخاص المكلفين بالتسيير الجبائي.
- ✓ كفاءة إجراءات اليقظة الجبائية(Veille fiscale).
- ✓ قوانين تشريعية و تنظيمية جديدة.
- ✓ تطور الفقه الجبائي و كذلك التقنيات الإدارية الجبائية.
- ✓ درجة عدم الوقوع في الأخطاء الجبائية.

ويعتمد تحديث المعارف الجبائية على الاطلاع الدائم بالفقه الإداري و كذلك الاعتماد على رأي (موافقة) الإدارة الجبائية عند معالجة مشكل جبائي معين يتم مصادفته.

5.1.IV.المخاطر المحاسبية: (les risques comptables)

باعتبار المحاسبة وسيلة لتحديد الوعاء الجبائي، فهي تشكل الأساس الجوهري للرقابة الجبائية و اكتشاف النقائص الجبائية و بذلك تظاهر المحاسبة كمصدر أولي لأي خطر جبائي من جهة و أي فرصة للمؤسسة من جهة أخرى.

و بالتالي فوجود إجراءات فعالة للتسجيل، والتحليل و الإثبات المحاسبي و كذلك المقاربة المحاسبية-الجبائية من شأنها تخفيض المخاطر الجبائية ذات المصدر المحاسبي.

و يعتبر التدقيق الجبائي أداة فعالة لتسيير الخطر الجبائي ذو أصل محاسبي.

6.1.IV. مخاطر التسيير(les risques de management)

قلة هي المؤسسات التي تهتم بتسيير الخطر الجبائي، في هذه الحالة، يتمثل الخطر الرئيسي في كون أن تسيير الخطر الجبائي يكون ضمن مهام الأشخاص المكلفين به و بالتالي يشكل غياب هؤلاء الأشخاص من المؤسسة خطرا كبيرا خاصة في ظل صعوبة إيجاد من يتحمل هذه المهام بكل كفاءة.

و يشكل اللجوء إلى الإستشارة الخارجية و كذلك الكفاءات الداخلية، نوعا من الاستقرار و الاستمرارية و كذلك نوع من المساعدة على الأقل متى إيجاد مسير.

7.1.IV.مخاطر سمعة المؤسسة اتجاه الغير(les risques réputation)

تتحدد سمعة المؤسسة من خلال علاقاتها و تعاملاتها مع عدة أفراد أو مؤسسات: موردين، زبائن، إدارة جبائية....إلخ، و الخطر الجبائي في المؤسسة ذات السمعة السيئة أكبر منه بالنسبة للمؤسسة ذات السمعة الحسنة تجاه الغير.

2.II- حسب طبيعة الإخلال بالقواعد الجبائية

1.2.II- مخاطر عدم الانتظام الجبائي (عدم احترام الآجال القانونية)

سواء تعلق الأمر بالتصريح أو الدفع

أ- مخاطر عدم التصريح أو عدم احترام الآجال القانونية للتصريح

إن النظام الجبائي الجزائري قائم على التصريح، و بالتالي ألزم المؤسسات بالتصريح وفق رزنامة زمنية محددة .و الجدول الموالي يبين بعض المخاطر التي تعترض المؤسسة سواء في غياب تام للتصريحات أو إيداع متأخر بعد الآجال القانونية للتصريح.